الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research

جامعة أحمد دراية- أدرار
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

University Ahmed Draia of Adrar
Faculty of Economic, Commercial and
Management Sciences
Department of Economic Sciences

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

العنوان:

قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر" دراسة قياسية "

إعداد الطلبة:

- بخدة يوسف
- لوناسي عبد الرحمان

إشراف الأستاذ:

- د. بن العارية أحمد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بريشي عبد الكريم	أستاذ	رئيسا
بن العارية أحمد	أستاذ محاضر- ب	مشرفا و مقررا
لحسين عبد القادر	أستاذ محاضر- أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة احمد دراية- ادرار
الملتبة المركزية
مصلحة البحث الببليوغرافي

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Ahmed Draia of Adrar
The central library

شهادة الترخيص بالإيداع

انا الاستاذ(ة): بن العارية آحمد

المشرف على مذكرة الماستر الموسومة بـــ : قياس اثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر دراسة قياسية

من إنجاز :

الطالب(ة) بخدا يوسف
الطالب(ة) لوناسي عبد الرحمان

كلية :العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

القسم : العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تاريخ تقييم / مناقشة: 2022/06/20

أشهد ان الطلبة قد قاموا بالتعديلات والتصحيحات المطلوبة من طرف لجنة التقييم / المناقشة، وان المطابقة بين النسخة الورقية والإلكترونية استوفت جميع شروطها. وبإمكانهم إيداع النسخ الورقية (02) والاليكترونية (PDF).

امضاء المشرف:

ادرار في: 2022/06/23

مساعد رئيس القسم:

أ. صديقي عبد الكريم
مساعد (ب) قسم العلوم الاقتصادية
ومكلف بالتدريس والتعليم في التدرج

ملاحظة :لاتقبل أي شهادة بدون التوقيع والمصادقة.

الإهـداء

أهدي هذا العمل الى روح ابي الغالي الذي أفنى حياته في تربيتي وتعليم

الذي استمدت القوة والكفاح منه

اهديك هذا العمل يا أغلى من روحي ويا قطعة من قلبي، كنت نبع الحنان

والبسمة في حياتي.

اسال الله العلي القدير ان يتقبل روحك الطاهرة وان يغفر لك.

الى أمي الغالية التي كافحت من أجلى وسهرت الليالي والتي لازلت دعواتها

تنير لي دربي. حفظك الله وأطال في عمرك

زوجتي ورفيقة دربي وسندي في الحياة كنت وستبقين ركيزتي في مشواري

أشكر الله على وجودك في حياتي وأساله ان يحفظك لي.

إلى زملائي وزميلاتي في الدراسة والعمل كل باسمه الخاص

الى روح أختي الغالية رحمها الله " مريم " التي كنت رمزاً للحب والوفاء.

يوسف

الإهداء

الحمد لله الذي تسبح له الرمال وتسجد له الظلال اشكر الله الذي بلغني هذا المال، بدأنا بأكثر من يد، وعانينا الكثير من الصعوبات، وهنا نحن اليوم نطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بهذا العمل المتواضع.

أهديه إلى عائلتي كبيرا وصغيرا عائلة لوناسي التي ساندتني عامة والى الوالدين الكريمين خاصة.

الى زوجتي ورفيقة دربي وسندي في الحياة كنت وستبقين ركيزتي في مشواري اشكر الله على وجودك في حياتي وأساله ان يحفظك لي.

والى ابنتي " أسية " قرة عيني.

رفقائي في الدراسة الذين كانوا إخوة بمعنى الكلمة شكرا للجميع من ساندنا في نجاحنا هذا

شكر وعرفان

نتقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور: **"بن العارية أحمد"** الذي ساعدنا بإشرافه ولم يبخل علينا بتوجيهاته

وكما نتقدم بخالص شكرنا وتقديرنا إلى السادة أعضاء المناقشة الأساتذة المحترمين على قبولهم وتقييم هذا العمل تقييما عمليا وإثراءه.

الفهرس

فهرس المحتويات

مقدمة : ..... أ

الفصل الاول : الاطار النظري لدرسة و واقعها في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم و أنواع البطالة **5**

المطلب الأول: ماهية البطالة وأنواعها **5**

المطلب الثاني : محددات البطالة **8**

المطلب الثالث: واقع البطالة في الجزائر **9**

المبحث الثاني : بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في البطالة **11**

المطلب الأول : التضخم و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية على البطالة **11**

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي **12**

المطلب الثالث: النفقات العمومية **13**

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و المتشابهة **15**

المطلب الاول : الدراسات السابقة في الجزائر **15**

المطلب الثاني : الدراسات السابقة في بعض الدول العربية **16**

المطلب الثالث : الفرق بين الدراسات السابقة و الدراسات الحديثة **18**

خلاصة الفصل : **20**

الفصل الثاني : دراسة قياسية

تمهيد: **22**

المبحث الأول : متغيرات وأدوات الدراسة 23

المطلب الأول : متغيرات الدراسة 23

المطلب الثاني : منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL 27

المبحث الثاني: تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة باستخدام نموذجARDL 30

المطلب الأول : النموذج المستخدم 30

المطلب الثاني: تقدير النموذج..... 31

النتائج: 37

خلاصة الفصل 38

خاتمة : ..... Error! Bookmark not defined.

اقتراحات ..... Error! Bookmark not defined.

قائمة المصادر و المراجع : 43

الملخص:.....

فهرس الاشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1989- 2020.	23
02	تطور معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1989-2020.	24
03	تطور الناتج المحلي بالجزائر خلال الفترة 1989-2020	25
04	تطور إجمالي الانفاق الوطني بالجزائر خلال الفترة 1989-2020	26
05	أفضل 20 نموذج مقدر	33
06	إحصائية Jarque-Bera	35
07	منحنى CUSUM	36
08	منحنى CUSUM of Squares	37

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج	31
02	نتائج اختبار الحدود (Bound Test)	32
03	نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج	33
04	االختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء	34
05	اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء	35

مقـــدمة

مقدمة :

هناك بعض الدراسات التي تنص على وجود علاقة ترابطية بين المتغيرات الاقتصادية ومعدلات البطالة حيث تؤدي هذه الأخيرة إلى حدوث إختلالات اقتصادية عالمية كما أنها عرقلت مسيرة التقدم والتنمية وهي ظاهرة تواجهها معظم دول العالم وهي تعتبر من أهم الدراسات التي شغلت العديد من المفكرين والاقتصاديين مما أدى إلى ظهور نظريات اقتصادية لتفسير هذه الظاهرة.

والجزائر شأنها شأن معظم الدول النامية التي تعاني من هذه الظاهرة و ترتبط هذه المشكلة في الجزائر بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية سواء من جهة التأثير أو جهة التأثر بمعني أن البطالة التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري تتأثر بجملة من المتغيرات والوقائع الاقتصادية فيما تؤثر كذلك في بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية كالأداء الاقتصادي والفقر وانتشار الآفات الاجتماعية، حيث تأثر الاقتصاد الجزائري خلال فترة الثمانينات بالأزمات الاقتصادية نتيجة انهيار أسعار البترول مما أدى بالجزائر إلى انتهاج مجموعة من الإصلاحات التي شملت جميع النواحي والتي من بينها البطالة.

ونظرا لطبيعة دراستنا ارتأينا أن نستعين إلى جانب التحليل الإقتصادي لظاهرة البطالة في الجزائر بالتحليل الاقتصادي و ذلك من خلال محاولة بناء نموذج قياسي يمكننا من معرفة بعض المتغيرات الاقتصادية التي تأثر على معدلات البطالة في الجزائر .

إشكالية الدراسة

ومن خلال هذه الدراسة سنحاول معرفة مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر وهذا باستخدام نموذج قياسي يفسر طبيعة هذه العلاقة، وعلى ضوء ما سبق يمكننا صياغة إشكالية البحث ضمن التساؤل التالي:

كيف تأثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر ؟

وللإجابة عن إشكاليتنا سنحاول صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

ماهية البطالة وأنواعها و محدداتها ؟

ما هو واقع ظاهرة البطالة في الجزائر؟

ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدلات البطالة.

الفرضية الثانية: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة.

الفرضية الثالثة :هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النفقات العمومية ومعدلات البطالة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- دراسة أهم مشكلة تعاني منها مختلف الدول النامية ومنها الجزائر.
- تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي يجب التأثير عليها لتقليص حجم البطالة.

أسباب اختيار الدراسة

- يعتبر موضوع البطالة من أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية وهو موضوع العصر.
- التغيرات التي تشهدها الجزائر من خلال الإصلاحات التي قامت بها.
- استحواذ موضوع البطالة بشكل رئيسي على عناية أصحاب القرارات السياسية.
- أصبح موضوع البطالة يفرض نفسه بشكل دائم و ملح على الساحة الدولية في المجالس الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة

نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

- فهم أهم المتغيرات الاقتصادية التي تربطها علاقة البطالة.
- إبراز تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة.

المنهج المستخدم

لمعالجة هذا الموضوع إتبعنا المنهج الوصفي والمنهج التحليل في الجانب النظري, كما استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDLلدراسة أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة ,وتم الاستعانة بالبرنامج الاحصائي EVIEWS لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة في الجانب التطبيقي.

حدود الدراسة

من ناحية الإطار المكاني فإن الدراسة تخص الاقتصاد الجزائري، أما فيما يخص الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من سنة 1989-2020، وذلك من أجل معرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة في الجزائر.

صعوبات البحث

- تشعب الموضوع واتساعه
- صعوبة انتقاء المعلومات الانسب نتيجة اختلاف البيانات.

هيكل البحث

من أجل تبسيط إشكالية البحث وإحاطة الموضوع من كل جوانبه ,قسمنا بحثنا الى فصلين نظري وتطبيقي كما يلي:

- الفصل الاول تضمن ثلاث مباحث حيث تناولنا في الاول مفاهيم وانواع البطالة ومحدداتها وواقع البطالة في الجزائر , أما المبحث الثاني فتناولنا فيه بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في البطالة فتطرقنا الى التضخم, والنمو الاقتصادي, والنفقات العمومية وأثرهم الاقتصادية والاجتماعية على معدلات البطالة, أما المبحث الثالث فتناولنا فيه الدراسات السابقة والمشابهة من خلال تطرقنا الى الدراسات السابقة في الجزائر ,والدراسات السابقة في بعض الدول العربية ,والفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحديثة.

- الفصل الثاني تضمن الجانب القياسي لمحددات البطالة حيث قسمناه الى مبحثين ,حيث تضمن المبحث الاول عينة الدراسة وتحليلها أما المبحث الثاني فتم فيه عرض النتائج المتحصل عليها ووضع مجموعة من التوصيات.

الفصل الاول

الاطار النظري للبطالة و واقعها في الجزائر

المبحث الأول: مفاهيم و أنواع البطالة

تعتبر البطالة معضلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا يعني أنه على الرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية، إلا أن عدم معالجتها فإنها قد تقود إلى مشاكل اجتماعية وسياسية. ونظرا لخطورة هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة، هذا مما دفع جميع الدول إلى اتخاذ التدابير والسياسات المناسبة لمعالجتها.

لذا نحاول هنا التعرض إلى هذه الظاهرة من حيث مفهومها وأنواعها و محدداتها .

المطلب الأول: ماهية البطالة وأنواعها

- **اولا :مفهوم البطالة .**

يعتبر الشخص عاطلا إذا لم يكن لديه عمل، ولكنه يسعى جاهدا للبحث عنه ولكنه لا يجد. والأشخاص الذين ليس لديهم عمل ولا يسعون للحصول عليه فإنهم يكونوا متعطلين برغبتهم ولا يدخل حسابهم في القوة العاملة.

وتعرف منظمة العمل الدولية البطالة بأنها تشمل كافة الأشخاص الذين هم في سن العمل، وراغبين في العمل، وباحثين عن عمل ولكنهم لا يجدون عملا. وذلك خلال فترة الإسناد. والمقصود بفترة الإسناد هي تلك الفترة التي تقاس بها البطالة وعادة ما تكون أسبوع أو أسبوعين.[1]

كما عرفها الديوان الوطني للإحصاء كمايلي: ويعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية: .

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15سنة و 64سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، و نشير إلى أن الشخص الذي يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق .
- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك .[2]

[1] حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص ص 183- 184.

[2] شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2004 -2005، ص ص 4-5.

➢ **ثانيا: أنواع البطالة**

قد تظهر البطالة بأشكال متعددة التي منها ما يلي:

1. البطالة الاحتكاكية

يمكن أن يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها توقف جزء من قوة العمل بسبب الانتقال أو البحث عن وظائف جديدة، وقد تظهر بشكل مؤقت بسبب التطورات في ظروف العمل وفي التكنولوجيا، أو بسبب الانتقال من وظيفة إلى أخرى أفضل وأكثر أجرا أو من منطقة إلى أخرى.

2. البطالة القسرية

يمكن أن تعرف البطالة القسرية، بأنها وجود قوة عمل قادرة وراغبة في العمل وبالأجر السائد دون أن تجد لها عملا، و يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، ولمعالجة هذا النوع لا بد من تدخل الدولة من خلال التدابير والسياسات المناسبة والفعالة، ويمثل هذا النوع من البطالة مؤشرا على وجود اختلال في الاقتصاد القومي لا بد من معالجتها.[1]

3. البطالة الهيكلية

يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين: العامل الأول : يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل. كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثين عن العمل. العامل الثاني: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الإستعابية للاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين لسوق العمل سنويا.[2]

---

[1] محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009 ص ص 189-192.

[2] براحو حاج ملياني، دور آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية وتنبئية-، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم 2013-2014 ، ص 21.

4. البطالة الدورية

إن الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد القومي سواء كانت بشكل أزمة ركود أو تضخم اقتصادي، لا بد وأن تقود إلى ظهور هذا النوع من البطالة، وهذا يعني أن هذا النوع يتأثر بحركة الاقتصاد القومي و التغيرات التي تحدث فيه، ففي حالة الرواج والازدهار الاقتصادي قد يختفي هذا النوع من البطالة (عندما يزداد الطلب الكلي في اقتصاد ما وبمعدل كبير فإن ذلك يدفع الوحدات الإنتاجية لزيادة إنتاجها ومن أجل تحقيق ذلك لا بد عليها أن تقوم بتشغيل المزيد من القوى العاملة) حيث يقترب الاقتصاد من حالة الاستخدام الشامل، بينما في ظل حالة الركود والتدهور الاقتصادي قد يعاني الاقتصاد من ظهور هذا النوع من البطالة انخفاض الطلب الكلي يدفع الوحدات الإنتاجية إلى تقليص إنتاجها وهذا بالضرورة سوف يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل وانخفاض الأجور وظهور البطالة.

5. البطالة الموسمية

يتصف نشاط بعض الأنشطة الاقتصادية بالموسمية، كالزراعة وبعض الصناعات كصناعة أجهزة التبريد والتدفئة، فقد يزدهر نشاطها في بعض المواسم ويتأثر في مواسم أخرى. وتبعا لذلك يتأثر الطلب على القوى العاملة في تلك الأنشطة، وهذا يعني أنه قد تواجه القوى العاملة في هذه الأنشطة ذات النشاط الموسمي زيادة في الطلب عليها في موسم بينما يقل الطلب في موسم أخر. ويمكن معالجة هذا النوع من البطالة من خلال اتجاه العاملين في تلك الأنشطة إلى تعلم بعض المهن والوظائف الأخرى إضافة إلى وظيفتهم الأساسية، لكي تمكنهم من الحصول على فرص عمل بعد انتهاء الموسم الإنتاجي للسلعة التي يعملون فيها أساسا.

6. البطالة المقنعة

يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة ويتقاضون عليها أجورا، على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، وهذا يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات والدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العاملين أكثر من حاجتها الفعلية، حيث إن سحب تلك القوى العاملة الفائضة قد لا يؤثر إطلاقا على حجم الإنتاج المخطط له، وقد تلجأ حكومات بعض الدول وخاصة ذات الكثافة

السكانية العالية إلى اعتماد هذا الأسلوب من التشغيل كوسيلة لمعالجة البطالة من أجل تجاوز بعض المشاكل السياسية والاجتماعية التي قد ترافق تلك الظاهرة، ولكنها قد تواجه نوع أخر من البطالة وهي البطالة المقنعة[1].

المطلب الثاني : محددات البطالة

1 – حجم السكان الإجمالي:

تؤدي زيادة معدلات النمو السكاني وما يترتب عليها من زيادة في أعداد السكان الناشطين اقتصاديا إلى زيادة عرض العمل باعتباره يعد من بين أهم العوامل في تحديد جانب العرض (عرض العمل)، ومع عدم قدرة الطلب على العمل على تغطية ماهو معروض من القوة العاملة ستؤدي حتما إلى زيادة حجم البطالة ومعدلها .

2 – حجم النفقات العمومية:

يعتبر الإنفاق العام – مالية الدولة – أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، فالإنفاق العام هو الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن كفاءة تخصيصه يعكس أثر ايجابية نحو توفير الموارد المالية اللازمة للنمو الاقتصادي، ومن بين الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها عن طريق سياسة الإنفاق، حفز النمو الاقتصادي، وخلق مناصب شغل جديدة.

3– الناتج المحلي الإجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه: كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما، خلال فترة زمنية معينة، ويحتوي على قيمة السلع المنتجة.ويتبين لنا أن هذا التعريف نقدي يعطي قيمة السلع المنتجة والخدمات، إما بالأسعار الجارية ويعرف بالناتج المحلي الاسمي، أو يقاس بالأسعار الثانية ويعرف بالناتج المحلي الحقيقي.

4 – معدل التضخم :

هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم وفقا للمنطق التقليدي ومنحنى فيلبس، حيث أنه في ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي، وترتفع مستويات الأسعار، ويقترن ذلك بزيادة الطلب على العمل ويرتفع مستوى التشغيل، ومن ثم يقل معدل البطالة، ويحدث العكس في حالات الركود، غير أن الفكر الاقتصادي الحديث قدم

[1] محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، مرجع سابق، ص 191

ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي، حيث يزداد كل من حجم ومعدل البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم، لذا فإنه يمكن القول إن العلاقة بين كل من معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه [1].

المطلب الثالث: واقع البطالة في الجزائر

أدى تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وإعادة هيكلة المؤسسات إلى تفاقم إختلالات سوق العمل عبر الارتفاع الكبير لنسبة البطالة والاستخدام الناقص لليد العاملة، وفي نفس الوقت كان انتشار النشاطات غير المصرح بها أو غير الرسمية الملجأ لعدد متزايد من اليد العاملة، تتشكل أغلبيتهم من طالبي العمل لأول مرة، وتقل أعمارهم عن 30 سنة وبدون تأهيل أو حاملي شهادات، بما فيهم الجامعيين بالإضافة إلى العمال ضحايا التسريح لأسباب اقتصادية، وفي إطار مواجهة هذه التحديات فيما تكمن جهود الحكومة الجزائرية لحل معضلة البطالة .

- **أولا: ظهور مشكلة البطالة في الجزائر**

لم يكن مصطلح البطالة شائعا ومنتشرة خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في فترة الستينات والسبعينات وإلى غاية منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة أسعار البترول المرتفعة آنذاك، غير أن الأزمة البترولية سنة 1986 كان لها الأثر الكبير في بداية ظهور البطالة، بل وفي مدة قصيرة أصبحت تشكل إحدى أهم الانشغالات والتحديات والمشاكل الاقتصادية للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية حيث تشير التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17% عام 1987 إلى 28% سنة 1999. هذا الارتفاع جاء نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة.[2]

- **ثانيا: أسباب البطالة في الجزائر**

من أهم أسباب البطالة نذكر ما يلي:

- تدخل الدولة في السير العادي لعمل السوق الحرة و خاصة فيما يخص تدخلها لضمان حد أدنى للأجور، إذ أن تخفيض الأجور والضرائب هما الكفيلان بتشجيع الاستثمار وبالتالي خلق الثروات وفرص العمل.

[1] ابن حمودة نجيب، البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي (دراسة قياسية) ،رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ورقلة، 2014 - 2015، ص8-9

[2] ابوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، الملتقي الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08-09- ديسمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر .ص556.

- استناد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الباقية التي لا تمثل سوى 2% من الميزان التجاري الجزائري.
- عزوف الرأسماليين عن الاستثمار إذا لم يؤدي الإنتاج إلى ربح كافي يلبي طموحاته.
- النمو الديمغرافي.
- التزايد المستمر في استعمال الآلات وارتفاع الإنتاجية مما يستدعي خفض مدة العمل وتسريح العمال.
- الأزمة الأمنية التي عصفت بالبلاد وأدت إلى تراجع مستوى الاستثمار الداخلي أو القادم من الخارج والذي يعتبر من أهم العناصر للقضاء على البطالة.

المبحث الثاني : بعض المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في البطالة .

المطلب الأول : التضخم و آثاره الاقتصادية و الاجتماعية على البطالة .

يعتبر التضخم من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن. وبالرغم من اهتمام الاقتصاديين بهذه الظاهرة، إلا أن هناك جدلا كبيرا بينهم حول أسبابها والآثار الاقتصادية لها على النظام الاقتصادي وأفضل السياسات التي يتعين إتباعها للقضاء عليها، والمدى الذي يتعين اللجوء إليه في استخدام هذه السياسات عندما يكون لهذه السياسات آثار سلبية على الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الأخرى ولهذا سوف نلجأ إلى التعريف بهذه المتغير وكذا التعرف على أهم أسبابه وأنواعه المختلفة والآثار المترتبة عنه.

أولا : تعريف التضخم

المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أو على أنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.[1]

كما يقال أن التضخم هو حالة اقتصادية تضعف فيها القوة الشرائية للوحدة النقدية، بسبب ارتفاع الأسعار إلى مستويات عالية، وبموجب ذلك تزداد سرعة دوران النقود، وتتعطل وظيفة النقود كمخزون للقيمة، ويقتصر دورها كوسيط للتبادل فقط، بسبب انعدام قيمة النقود نسبيا[2] .

والتضخم هو مشكلة اقتصادية عاني منها الكثير من البلدان في فترات مختلفة، ويكون لهذه المشكلة انعكاسات خطيرة على مستوى المعيشة في مجموعة كبيرة من الأفراد ولاسيما مجموعة الفقراء وأصحاب الدخل المحدد. ويعرف التضخم أيضا " أنه ظاهرة تتمثل بوجود اتجاه مستمر نحو الارتفاع في المستوى العام للأسعار". وهو حالة عدم التوازن في الاقتصاد تتجه فيها الأسعار إلى الارتفاع بصورة متواصلة. وقد تتدخل الحكومة بإجراءات معينة لمعالجة الوضع. لكن تلك الإجراءات قد لا يخالفها النجاح أحيانا في وقت ارتفاع الأسعار.[3]

---

[1] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي) ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص 155.

[2] إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص 190.

[3] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2002، ص ص 311-312.

إذن التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي تترتب عنها زيادة الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والخدمات في فترة زمنية، تؤدي لزيادة المستوي العام للأسعار.[1]

ثانيا :الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تنجم عنه، ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:

- إضعاف ثقة الأفراد في العملة وإضعاف الحافز على الادخار فإذا اتجهت قيمة النقود إلى التدهور المستمر تبدأ في فقدان وظيفتها كمستودع للقيمة. وهنا يزيد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي، فيزيد ميلهم إلى إنفاق النقود على الاستهلاك الحاضر وينخفض ميلهم للادخار وما يتبقي من أرصدة يتجهون إلى تحويلها إلى ذهب وعملات أجنبية مستقرة القيمة وإلى شراء سلع معمرة وعقارات.
- يترتب على التضخم اختلال في ميزان المدفوعات بالاتجاه إلى خلق عجز به وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي الدخول النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب، إن التضخم يميل إلى رفع تكاليف إنتاج سلع التصدير مما يضعف من مركزها التنافسي في السوق الخارجية.
- يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد عملية التنمية في مراحلها الأولى فتتجه إلى إنتاج السلع التي ترتفع أسعارها باستمرار وهي عادة السلع الترفيهية.
- التضخم يؤثر بشكل كبير على الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بفعل سيطرته على قرارات رجال الأعمال وسلوك العمال ورجال الحكم.[2]

المطلب الثاني : النمو الاقتصادي

تنتج البطالة بشكل عام من تراجع النشاط الاقتصادي وانخفاضه تحت مستوياته الكامنة. وكلما انخفض الناتج المحلي الإجمالي تحت مستويات التوظيف الكامل للعمالة يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة، وكان من السهل على الاقتصاديين إدراك هذه الظاهرة، إذ حاول بعضهم تطوير العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات تراجع مستويات الناتج المحلي، غير أن من الملاحظ أن هناك ترابط كبير بين النمو وتغيير نسب البطالة .

[1] حسين عناية غازي، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2006، ص 25

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص ص 163-164.

تعريف النمو الاقتصادي

إن تعريف النمو الاقتصادي يتطلب مجال واسع نظرا لأهميته في التحليل الاقتصادي وكذلك يتطلب تحديد المتغير الذي على أساسه يقاس، وكذا تحديد الفترة التي من خلالها ترغب في تحديد هذا المتغير، وعلى هذا الأساس فللنمو عدة تعاريف يمكن ذكرها على سبيل المثال لا على سبيل الحصر:

- يعرفه فيليب بيرو: هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي هو الناتج الصافي الحقيقي.
- أما كوسوف فيقول: أن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي.
- يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة للقضاء على الفقر والبطالة.
- أما شبيرو فعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الإنتاج الاقتصادي عبر الزمن ويعتبر المقياس الأفضل لهذا الإنتاج هو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.[1]

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل و رأس المال والتنظيم، كما يعرف كذلك بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة من الزمن، أي أنه زيادة الدخل لدولة معينة[2].

المطلب الثالث: النفقات العمومية

لقد جاء تعريف النفقات العامة من طرف الماليين و الاقتصاديين بصيغ متنوعة نذكر منها ما يلي:

تعرف النفقات العامة على أنها الإنفاق العام (الحكومي)، وهو ما تستخدمه الدولة من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات من أجل تسير المرافق العامة وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الإستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة (إقتصادية ، إجتماعية، ثقافية، وغيرها).

[1] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1970 / 2012)، أطروحة دكتورة جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 75.

[2] حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 166.

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة بواسطة إداراتها، مؤسساتها هيئاتها ووزاراتها المختلفة لإشباع حاجات عامة.

يمكن القول أن النفقات العامة هي مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[1] ومن خلال هذا التعريف يمكن استنتاج أن النفقة العامة تتميز بعدة خصائص: ،

النفقة العامة مبلغ نقدي: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقة الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

صدور النفقة من الحكومة أو أحد هيئاتها: يشترط لكي تكون النفقة من النفقات العامة أن يكون الأمر بها شخص معنوي عام، فالطبيعة القانونية للأمر بالانفاق عنصر أساسي في تحديد ما إذا كانت هذه النفقة عامة أو خاصة، وعلى ذلك فإن النفقات التي ينفقها شخص طبيعي أو معنوى خاص، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام.

النفقة العامة تحقق النفع العام: يقصد بهذه الخاصية أن المبالغ النقدية التي ينفقها الاشخاص العامة يجب أن يكون الهدف منها تحقيق خدمة عامة (منفعة عامة) يستفيد منها جميع المواطنين، وليس جهات معينة أو فردا معين.

[1] مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015، ص 4.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة و المتشابهة

المطلب الاول : الدراسات السابقة في الجزائر

دراسة لـ **شلوفي عمير** حول التضخم والبطالة وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي – دراسة قياسية تحليلية الحالة الجزائر (1998-2011)، باستعمال نموذج التكامل المشترك، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد، 2013-2014 وقد توصل إلى إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- لا توجد علاقة واضحة ما بين معدل البطالة والتضخم في الجزائر في المدى الطويل.

دراسة لـ **براحو حاج ملياني** حول دور آليات دعم التشغيل و دعم الاستثمار في الحد من البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية تنبؤية، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس، 2013-2014، وكانت أهم النتائج المتوصل إليها كالتالي:

- يتأثر معدل البطالة بآليات الدعم سواء كانت من أجل التشغيل أو من أجل الاستثمار.

دراسة ل **بوبكر بن العائب** حول دراسة تحليلية لتطور التشغيل في الجزائر" منهجية التنبؤ باستعمال نماذج الانحدار الذاتي VAR"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003-2002، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- توجد عدة عوامل تؤثر سلبا وإجابا حسب استغلالها في تحديد مستوى التشغيل والبطالة كالتضخم بشتى أنواعه عن طريق الطلب، الأسعار، التكاليف.

دراسة لـ **منصف شرفي** حول "رؤية مستقبلية لمواجهة البطالة في الجزائر –دراسة وصفية وتحليلية" جامعة منتوري، مداخلة، وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- اضعف أداء الاقتصاد الجزائري أثر سلبا على خلق مناصب العمل.
- ضعف الهياكل و الأجهزة الإدارية والتنظيمية وعدم وجود مركز معلومات عن سوق العمل في الجزائر.

دراسة لـ **عبد الرحيم شيبي وشكوري محمد** ، حول " البطالة في الجزائر: مقاربة تحليلية وقياسية 1970-2006 "، في المؤتمر الدولي حول " أزمة البطالة في الدول العربية" 17-18 مارس 2008 "، القاهرة، جمهورية مصر العربية، حيث تم استخدام أساليب التحليل القياسي بالاعتماد على اختبار العلاقات السببية وتحليل أثر الصدمات الهيكلية ومدى استجابة البطالة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن أهم متغير كان له تأثير إيجابي على تخفيض معدلات البطالة هو أسعار النفط، وحجم النمو الاقتصادي.
- إن الزيادة في الإنفاق العام في الجزائر تم على حساب الاستثمار الخاص والذي كان باستطاعته أن يمتص أيدي عاملة كبيرة.

المطلب الثاني : الدراسات السابقة في بعض الدول العربية

- دراسة لـ **صطوف الشيخ حسن**، حول " البطالة في سوريا 1994-2004 "، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، أين تم بناء نموذج قياسي لتحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في مشكلة البطالة خلال تلك الفترة، حيث تم تركيز على المتغيرات التالية: حجم النتاج المحلي الحقيقي ومعدل نموه، حجم الأجور ومعدل نموها، حجم الاستثمار ومعدل نموه، حجم السكان ومعدل نموه، أيضا برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبعد بناء النموذج القياسي تم التوصل إلى:

- أظهر النموذج الرياضي الأول بأن أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة في الناتج المحلي الحقيقي وسياسة الإصلاح الاقتصادي وأن العلاقة طردية بين سياسة الإصلاح الاقتصادي ومعدل البطالة؛
- أظهر النموذج الثاني بأن معدل البطالة يخضع لكل من معدل الأجور ومعدل النمو السكاني ومؤشر السياسة العامة.

- دراسة لـ **أحمد حاجري** حول قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ظاهرة البطالة في العراق للمدة 2003 – 2018 هدف البحث الى قياس أثر التغير في (الناتج المحلي الاجمالي، الانفاق الحكومي، التضخم) في معدل البطالة، وقد تم استخدام المنهج الوصفي ومنهج الاقتصاد القياسي في تكوين النموذج بالاعتماد على برنامج SPSS في التحليل، باعتماد بيانات البنك المركزي العراقي للمدة (2003-2018)، وباستخدام طريقة OLSتم تقدير المعادلة وأظهرت نتائج البحث وجود علاقة معنوية عند مستوى 5%، وان قيمة R2 بلغت 92.1 دلت على أن التغير في المتغيرات المستقلة أعلاه تفسر 92% من التغير في البطالة، وأن تأثير المتغيرات المستقلة هو تأثير محدود للغاية كما أشارت لذلك معلمة الميل المقدرة في النموذج وعلى التوالي (0.060-.0.986,0.229)، واوصى البحث بضرورة حفز الانفاق الاستثماري والعمل على تنويع القاعدة الانتاجية والحد من الاستيراد غير المقيد وبالأخص للسلع الاستهلاكية، فضلا عن ايجاد قاعدة تنسيق عمل السياسة الاقتصادية بفرعيها المالي والنقدي بقصد الحد من ظاهرة البطالة في العراق.

- دراسة لـ **سمير مصطفى أبو مدللة** أثر النمو الإقتصادي على البطالة في فلسطين :تهدف الدراسة إلى تحليل وتقدير أثر النمو الإقتصادي على البطالة في فلسطين خالل الفترة 1996-2017 ،ولتحقيق ذلك الهدف إستخدمت الدراسة بيانات السالسل الزمنية من خالل نموذج إتجاه اإلنحدار Vectorial Model (VAR: Autoregressive .)وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن جميع المتغيرات)البطالة، النمو الإقتصادي والصادرات(إستقرت بعد أخذ الفروق االولى عند مستوى معنوية 1% ، ووجود ثالث متجهات تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما توصلت الدراسة لوجود أثر لكل من النمو الإقتصادي والصادرات على البطالة في فلسطين. إلى نتائج الد ارسة فقد أوصت الد ارسة على العمل على زيادة النمو وإستنادا الإقتصادي وتشجيع القطاع الخاص وتنميته لخلق فرص عمل جديدة، كما تؤكد الدراسة على أهمية التدريب المهني لقوة العمل بإعتبارها الاداة الرئيسية لهيكل العمل.

- دراسة **مقداد، وآخرون، 2006** بعنوان : مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها.

هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب البطالة في قطاع غزة، وآثارها ، ونتائجها ، وأساليب علاجها. وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب البطالة في قطاع غزة ترجع بشكل أساسي إلى ضعف النشاط الاقتصادي في قطاع غزة، نتيجة فقره بالموارد الاقتصادية، وارتفاع كثافته السكانية، ومحدودية مساحته، وتحكم الاحتلال الإسرائيلي بمعابره مع العالم الخارجي، في ظل عدم وجود سياسات التنمية وتطوير قطاع غزة، إضافة إلى تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي وسياسات الاحتلال الرامية إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني.

دراسة **مكحول** ، 2006 بعنوان: مؤشرات البطالة في الأراضي الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على حجم مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية، وخصائص المتعطلين عن العمل، والخيارات المتاحة لعلاجها.

وتوصلت الدراسة إلى أن مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية بدأت تتأزم بعد العام 1994، وذلك بسبب اختلاف منهجية احتسابها بين جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، ونظيره الإسرائيلي، وأن معدلات البطالة بعد العام 1994 بدأت تعكس ارتباط العمالة الفلسطينية بالسياسات الإسرائيلية، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية، لأن قدرة اقتصاد الضفة الغربية على استيعاب العمالة أكبر منها في قطاع غزة، بسبب سهولة تصريف فائض الأيدي العاملة إلى إسرائيل، سواء أكان هذا التصريف بطرق قانونية أو غير قانونية.

دراسة **Kothari & Kabbani** 2005

Youth Employment in the MENA Region: A Situational Assessment

هدفت الدراسة إلى التعرف على سوق عمل الشباب في منطقة الشرق الأوسط، من أجل تحديد العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة واستمرارها بين فئة الشباب في منطقة الشرق الأوسط.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من العوامل التي أسهمت في ارتفاع معدلات البطالة بين فئة الشباب في منقطة الشرق الأوسط أهمها: ارتفاع معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة وجمود السوق، وارتفاع عرض العمل عن الطلب عليه، والعقبات البيروقراطية أمام تطوير مؤسسات القطاع الخاص، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وزيادة معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر.

كما وبينت الدراسة بأن حصة الوظائف الحكومية بين إجمالي العمالة في منطقة الشرق الأوسط هي الأعلى على مستوى الدول النامية ، كما أن الأجور في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط هي أعلى من الأجور في القطاع الخاص بنسبة 30 %.

المطلب الثالث : الفرق بين الدراسات السابقة و الدراسات الحديثة

أ. تحليل الدراسات السابقة

في ضوء اطلاع الباحث على الدراسات السابقة تبين للباحث بأن جميع الدراسات السابقة ذات قيمة علمية عالية، وجميعها قد قامت بالبحث عن السياسات الكفيلة بالحد من استفحال ظاهرة البطالة ، وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تحديد النموذج القياسي للدراسة ، حيث أرشدته إلى استخدام الطرق الإحصائية المناسبة للدراسة، إضافة إلى أنها ساعدت الباحث على تكوين خلفية نظرية عن موضوع الدراسة.

وبالرجوع إلى أهم ما تناولته الدراسات السابقة بخصوص مشكلة البطالة، فقد تشابهت جميع الدراسات السابقة في الإطار النظري للمشكلة إلى حد كبير، إلا أن بعضها ركز على بعض المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بظاهرة البطالة، والبعض الآخر ركز على بعض المتغيرات الاجتماعية ، ودورها في التأثير على معدلات البطالة، ولكن جميعها قد اتفق على أن ظاهرة البطالة هي خطر يتهدد النسيج الاجتماعي للمجتمعات، ويهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي للدول على اختلاف نظمها ومكانتها.

ب. ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تأتي هذه الدراسة استكمالا للدراسات السابقة ، والتي تناولت مشكلة البطالة، إلا أنها تعتبر من الدراسات القياسية القليلة على حد علم الباحث التي تبحث في تحديد أهم العوامل المؤثرة على معدل البطالة في الجزائر، حيث تأتي هذه الدراسة في وقت ارتفعت فيه معدلات البطالة بصورة كبيرة في الجزائر ، كما ورافق هذا الارتفاع في معدلات البطالة فشل السلطة الجزائرية من الحد منها، أو تقليل آثارها السلبية على المجتمع الجزائري .

ولذلك فإن هذه الدراسة سوف تبحث عن أهم أسباب استفحال ظاهرة البطالة وتزايدها في الجزائر من خلال معرفة أهم العوامل التي تؤثر على معدلاتها، وبالتالي التوصل إلى أهم الطرق والسياسات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة في المجتمع الجزائري .

خلاصة الفصل :

يعتبر الوقوف على الإطار النظري للبطالة من الأمور الضرورية أمام كل مهتم بالتنمية الاقتصادية، نظرا لأهميتها الكبيرة في اقتصاديات الدول ولما لها من وزن في برامج التنمية نظرة النتائجها وانعكاساتها السلبية في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث أن الفهم الحقيقي لهذه الظاهرة يؤدي بنا إلى التشخيص السليم ومعرفة أسباب ظهورها.

لهذا جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بهذه المشكلة، حيث تبين أن أغلب تعاريف الاقتصاديين تنطلق من مفهوم مشترك للبطالة، معتمدين في ذلك على المعايير الذي حددها المكتب الدولي للعمل، ورغم صعوبة قياس حجم البطالة إلا أنه يتبع طريقة واحدة لقياسها. كما وجدنا أن البطالة تختلف أنواعها بحسب العوامل المرتبطة بها.

إضافة إلى مختلف المحددات المرتبطة بالطالة ، وجدنا أنه تم إعداد العديد من الدراسات والبحوث الاقتصادية حول ظاهرة البطالة، محاولين ربطها ببعض المتغيرات التي قد تكون سبب في حدوث البطالة،.

الفصل الثاني

دراسة قياسية

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لظاهرة البطالة ودراسة واقعها في الاقتصاد الجزائري في الفصل السابق، سنحاول في هذا الفصل بناء نموذج قياسي يمكننا من معرفة كيفية تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (1989-2020) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، ثم اختبار الفرضيات المطروحة سابقا وتفسير النتائج المحصل عليها وفقا للنظريات والدراسات السابقة، حيث أن أغلب المتغيرات الاقتصادية قابلة للقياس الكمي وبالتالي فإن استخدام القياس الاقتصادي يساعدنا في شرح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، لهذا يحاول الاقتصاديون الجمع بين النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والطرق الإحصائية للحصول على تقديرات كمية يمكن استخدامها في التنبؤ والتحليل واتخاذ القرارات .

المبحث الأول : متغيرات وأدوات الدراسة

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق الى متغيرات وأدوات الدراسة من خلال تحليل المتغيرات والتطرق الى منهجية النموذ المستخدم.

المطلب الأول : متغيرات الدراسة

كما رأينا سابقا تتأثر معدلات البطالة بجملة من المتغيرات الاقتصادية من بينها: معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، النفقات العمومية، وفي هذا المطلب عرض وجيز لهذه المتغيرات.

1. **معدل البطالة:** هو النسبة المئوية لعدد الافراد العاطلين عن العمل بشرط ان يكون لديهم الرغبة في العمل من إجمالي السكان الناشطين.

الشكل 1: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1989– 2020.

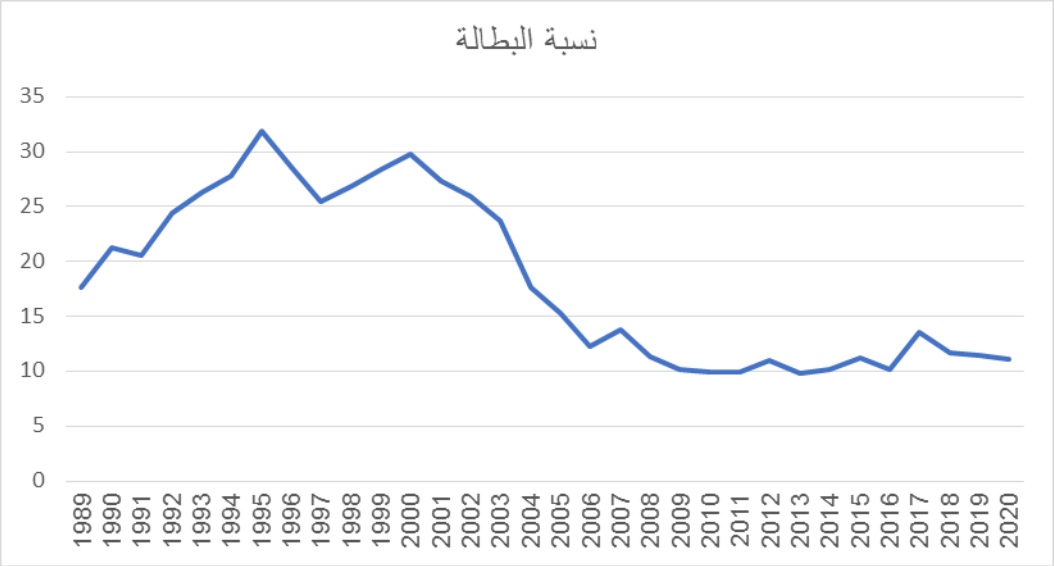

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل 1: أن معدلات البطالة خلال الفترة الممتدة من 1989 إلى 1995 شهدت ارتفاعا مستمر لتصل إلى أعلى معدل لها سنة 1995 والذي سجل ب: 31.84% ويعود ذلك إلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي عاشتها الجزائر والمتمثلة في المديونية الخارجية وأيضا العشرية السوداء وما نتج عنها من أضرار وخيمة والتي أدت بدورها إلى ارتفاع البطالة، أما في الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2020 فشهدت انخفاض مستمر في معدل البطالة وذلك عائد لتحسن الأوضاع الاقتصادية والسياسية في الجزائر حيث سجل أعلى معدل للبطالة سنة 1995ب 31.84 % وأقل معدل انخفاض سنة 2013ب: 9.81% لتعود للارتفاع قليلا سنة 2017 بنسبة 13.56 %.

2. **التضخم** : هو الزيادة العامة في أغلب قيم الأسعار ويرافقها تأثير في قيمة النقود المتداولة مما يؤدي إلى انخفاض في قيمتها الفعلية.

الشكل2 : تطور معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1989-2020.

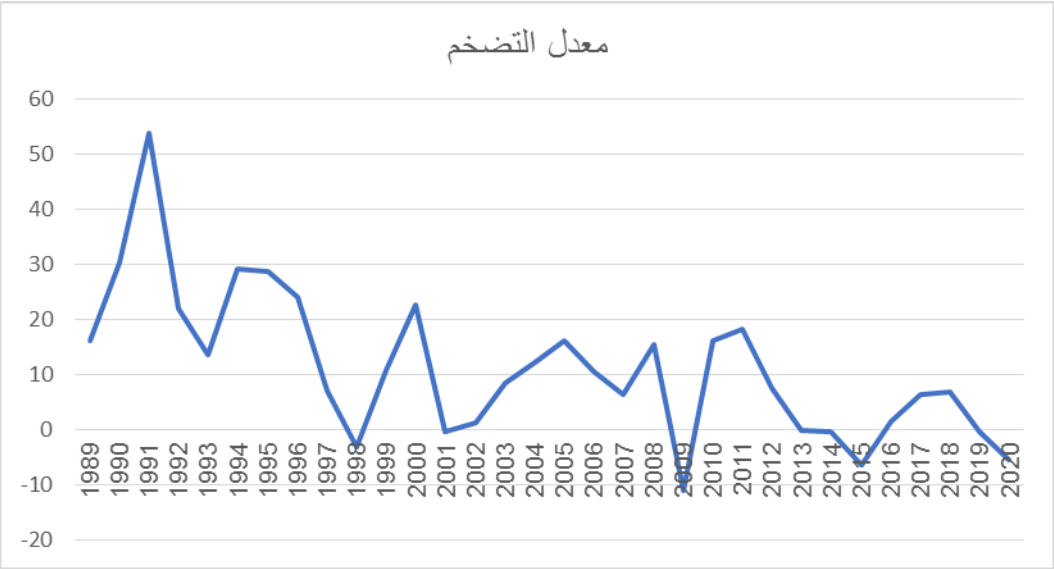

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل 2 يتضح لنا أن معدل التضخم شهد خلال الفترة ما بين 1989 إلى غاية 1991 إرتفاعا ملحوظا حيث بلغ سنة 1991 ب: 53.78%، ليتراجع إبتداء من سنة 1992 وخلال نفس الفترة شهدت معدلات البطالة مستويات مرتفعة، ويعود ذلك إلى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي، كذلك تسريح العمال والتحرير شبه كلي للأسعار، اضافة إلى ذلك وصل معدل التضخم سنة 1997 إلى 7% وسجل أدنى مستوى له سنة 2001 مايقارب0.1%، ثم بعد ذلك بدأ بين سنة وأخرى في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض ولمنه أقل بكثير من الفترات السابقة ويرجع ذلك لعدة عوامل نذكر منها: تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة.

3. **النمو الاقتصادي** : هو مجموعة من الوسائل التي تساعد في زيادة قيمة الدخل بالاعتماد على الاستفادة من الموارد الاقتصادية المتاحة.

الشكل 3: تطور الناتج المحلي بالجزائر خلال الفترة 1989-2020

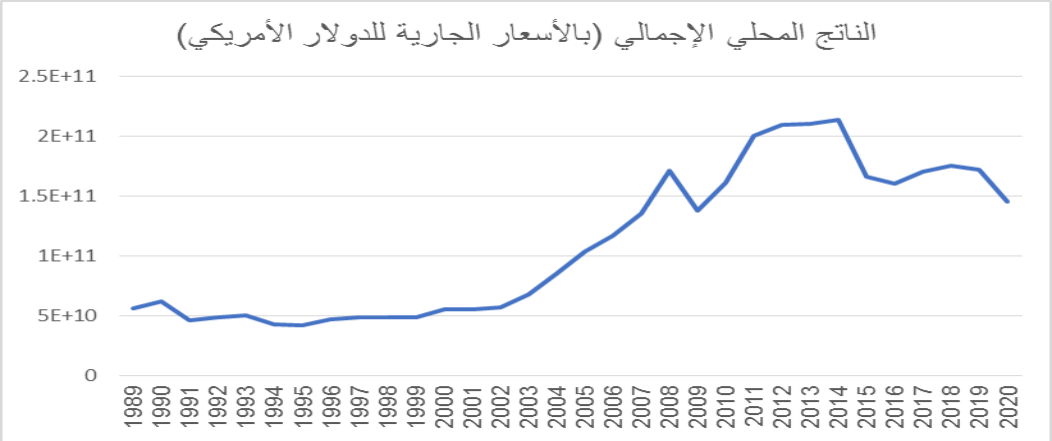

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يوضح الشكل رقم 3 التذبذب في حجم الناتج المحلي ا لإجمالي، مما يدل على عدم استدامة النمو الاقتصادي وتأثره بالعوامل الخارجية، وشهدت الفترة (1990-1999) تضاعف الناتج المحلي الاجمالي بما يقارب 6 مرات ، وقد ساهمت الاصلاحات الاقتصادية والتحسن في الاوضاع الاجتماعية و الامنية ، والملاحظ هو الانخفاض المعتبر للنمو خلال سنة 2015 اذ سجل معدل نمو سالب قدره (3.77-%)، ويعود ذلك الى انخفاض اسعار البترول . وهو ما ادى الى اعتماد سياسة التقشف في صرف الموارد المالية ، وهو ما يؤكد ارتباط النمو في الاقتصاد الجزائري بالتغيرات في الاسواق النفطية.

4. **النفقات العمومية**: يعتبر الإنفاق العام – مالية الدولة – أحد أهم العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، فالإنفاق العام هو الأداة الرئيسية للدولة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الشكل 4: تطور إجمالي الانفاق الوطني بالجزائر خلال الفترة 1989-2020

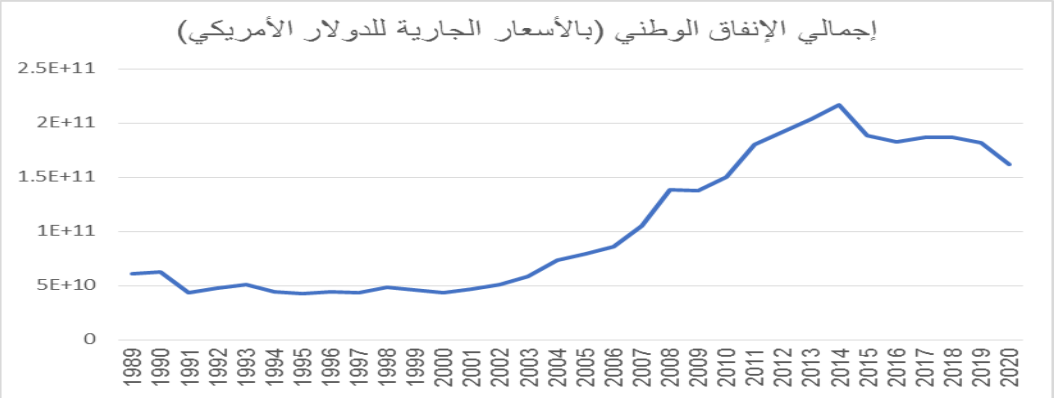

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

المرحلة الاولى (1989-1999)خلال هذه المرحلة نلاحظ تطور بطئ في مستوى الانفاق العام ، حيث كانت 61128197605 دولار امريكي عام 1989 ليصل الى46028108613 دولار امريكي عام 1999 فقط ، وهذا يعود للازمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات وسوء الاوضاع الامنية في التسعينات ، وبالتالي عدم توفر الجو المناسب لتطبيق السياسة الاقتصادية من جهة ، وضعف القدرة التمويلية بسبب انخفاض اسعار المحروقات التي تشكل ما يفوق 95 بالمئة من ايرادات الجزائر من جهة اخرى.

المرحلة الثانية (2000-2016):خلال هذه المرحلة عرف الانفاق العام تطورا كبيرا ،فمقارنة بالمرحلة السابقة فقد عرف معدل نمو الانفاق العام قفزة كبيرة من 43130394978 دولار امريكي عام 2000 الى 188140021888 دولار امريكي عام 2015 ، وقد سمح تحسن الوضعية المالية للجزائر بداية الالفية الثالثة كنتيجة لارتفاع اسعار المحروقات بتحويل السياسة الاقتصادية المتبعة الى السياسة التوسعية في الانفاق العام للخروج من التبعات والازمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد ، ومن اجل ذلك تم اقرار برامج خماسية ضخمة جاء الاول باسم برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ثم البرنامج الخماسي الثاني باسم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، واخيرا البرنامج الخماسي الثالث برنامج تعزيز النمو الاقتصادي .حيث سطرت اهداف معينة لكل برنامج من البرامج الثلاثة .

المطلب الثاني : منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL

قام كل من Shinand and Sun (1997) بتطوير منهجية (ARDL) وأصبح شائع الاستخدام في السنوات الأخيرة حيث لا يستلزم في هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية قيد الدراسة من نفس الرتبة أي ساكنة في نفس الدرجة سواء في المستوى أو الفروق الأولى أو خليط بينهما ولكن بشرط أن لا تكون السلاسل الزمنية ساكنة في الفروق الثانية .[1]

وقبل النمذجة القياسية لمنهجية (ARDL) وجب المرور بالخطوات التالية :[2]

1- التأكد من أن المتغيرات ليست متكاملة من الرتبة الثانية، وذلك باستخدام إختبارات جذر الوحدة .

2- صياغة نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

3- تحديد فترة التباطؤ المناسبة للنموذج.

4- التأكد من أن أخطاء النموذج مستقلة ذاتيا.

5- التأكد من أن النموذج مستقر ديناميكيا.

6- تنفيذ اختبار الحدود لرؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات .

7- إذا كانت النتيجة إيجابية في الخطوة 6، يتم تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل، فضلا عن فصل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد.

8- إستعمال نتائج النموذج المقدر في الخطوة 7 لقياس حركية تأثيرات العلاقة قصيرة الأجل ، والعلاقة التوازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

كذلك من مميزات هذه الطريقة نجد[3] :

يمكن تطبيقه حتى لو كانت السلاسل غير متكاملة عند نفس المستوى أي بعض المتغيرات متكاملة عند المستوى I(0) والبعض الأخر يكون متكامل من الدرجة الأولى I(1)، شرط ألا تكون متكاملة من الدرجة ثانية I(2).

---

[1] Duasa .J, Determinants of Malaysian Trade Balance: An ARDL Bound Testing Approach, Journal of Economic Cooperation, 28,3,2007.

[2] Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model-part II-Bounds Tests, 2013 http://davegiles.blogspot.com/2013/06/ardl-models-part-ii-bounds-tests.html (2022/05/22).

[3] طالب سومية شاهيناز، " الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة: دراسة حالة الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017، ص ص 164-165.

بصورة أخري أن اختبار الحدود في إطار ARDL يمكن تطبيقه بغض النظر على طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية.

يتسم بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة (عدد المشاهدات القصيرة)، كونه يأخذ عدد

كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أحسن مجموعة من البيانات، مقارنة بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك مثل طريقة Engle-Granger1987 ، أو اختبار التكامل المشترك Johancen Test Cointegration في اطار نموذج VAR، والتي تتطلب أن يكون حجم العينة كبير من أجل مصداقية النموذج.

من مميزاته أيضا أنه يحدد العلاقة التكاملية المشتركة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة في كل من

الأجلين الطويل والقصير في نفس المعادلة، وذلك من خلال الفصل ما بين الأثرين القصير والطويل الأجل، كما تمكننا هذه المنهجية من تقدير المعلمات الخاصة بالمتغيرات المستقلة في الأجلين القصير والطويل وتعد معلماته المقدرة أكثر اتساقا مقارنة بالمعلمات الأخرى.

التطبيق اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL يتم اعتماد أربعة إجراءات حيث [1] :

1. يتمثل الإجراء الأول في اختيار فترة الإبطاء المثلى للفروق الأولى لقيم المتغيرات في نموذج UECM، وذلك باستخدام نموذج متجه انحدار ذاتي غير مقيد Vector Unresyricted Model Autoregressive، ويتم ذلك باستخدام أربعة معايير مختلفة لتحديد هذه الفترة وهي معيار Hannan and Quinn (HQ ,1978)، معيار Akaike AIC, 1973)، معيار Schwars (1979,SC)، معيار خطأ التوقع النهائي (Final Predition Error FPE)المقترح من قبل(1969) Akaike.
2. يتمثل الإجراء الثاني في تقدير UECM بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، ولتحديد كل نموذج من هذه النماذج يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص General to Specific والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير تكون القيم المطلقة لإحصائية t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح، وذلك بشكل متتالي.
3. يتمثل الإجراء الثالث في اختبار المعنوية المشتركة لمعاملات مستويات المتغيرات المبطأة لفترة واحدة بواسطة اختبار Wald (إحصائية اختبار F) .

[1] مجدي الشورجي، " العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان"، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007، ص18-20.

4. أما الإجراء الرابع، فيتمثل في مقارنة قيمة إحصائية F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطأة الفترة واحدة بقيمة إحصائية F الحرجة (الجدولية) المناظرة المحسوبة في Pesaran et al (2001) ونظرا لأن اختبار F له توزيع غير معياري، فإن هناك قيمتين حرجتين لإحصائية هذا الاختبار : قيمة الحد الأدنى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في قيمها الأصلية (أو في مستواها)، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة صفر أي I(0). قيمة الحد الأعلى وتفترض أن كل المتغيرات ساكنة في الفروق الأولى القيمها، بمعنى أنها متكاملة من الرتبة واحد صحيح I(1)، حيث:

إذا كانت إحصائية F المحسوبة أكبر من قيمة الحد الأعلى، سيتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات بغض النظر عن رتب التكامل المشترك للمتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أقل من قيمة الحد الأدين، فلا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

أما إذا كانت قيمة F تقع بين قيم الحدين الأعلى والأدين، ستكون النتائج غير محددة، ولا يمكن إتخاذ قرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (1)، أي I(1)، فإن القرار الذي يتم إتخاذه لتحديد عما إذاكان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه سوف يتم على أساس مقارنة قيم إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأعلى ، وبالمثل ، إذا كانت كل المتغيرات متكاملة من الرتبة (0)، أي I(0)، فإن هذا القرار يتم إتخاذه على أساس مقارنة إحصائية F المحسوبة بالقيمة الحرجة للحد الأدني.

المبحث الثاني: تقدير أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة باستخدام نموذجARDL

من خلال هذا المبحث تطرقنا الى إستخدام النموذج وتقدير أثر المتغيرات المختارة للدراسة واستخلاص النتائج .

المطلب الأول : النموذج المستخدم .

إن القيام بدراسة أي ظاهرة اقتصادية يتطلب الالمام بجوانبها النظرية والاطلاع على الدراسات السابقة التي تعرضت لها قصد اختيار المتغيرات المعبرة عنها، ولدراسة محددات البطالة اقترحنا نموذج ARDL للحصول على أكثر دقة تفسيرية للبطالة وكانت كما يلي

المتغير التابع : ويتمثل في معدل البطالة ورمزه : (U).

المتغيرات المستقلة: وتتمثل في ما يلي :

INF: ويرمز للمتغير الاقتصادي بمعدل التضخم.

GDP: ويرمز للمتغير الاقتصادي الناتج المحلي الاجمالي.

EX: ويرمز للمتغير الاقتصادي إجمالي الانفاق الوطني .

ويكون النموذج القياسي للدراسة كما يلي:

$$U = f(EX, GDP, INF)$$

$$U = \beta_0 + \beta_0 EX + \beta_2 GDP + \beta_3 INF + u_t$$

حيث:

β_0، β_2، β_3: تمثل معلمات النموذج .

u_t : تمثل حد الخطأ العشوائي (بعض المتغيرات التي تؤثر في معدلات البطالة لكن يصعب قياسها).

في حالة وجود علاقة التكامل المشترك يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (Error correction model) التالي:

$$\Delta(Y_t) = \alpha_0 + \gamma Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \varphi_i \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{q} \delta_i \Delta(X_{t-i}) + \varepsilon_t$$

حيث يمثل γ معامل تصحيح الخطأ والذي يمث سرعة تعديل الاختلال في التوازن في الأجل القصير عند الاتجاه إلى التوازن في الأجل الطويل.

المطلب الثاني: تقدير النموذج

الجدول رقم (1): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
At Level					
		UN	**EX**	**GDP**	**INF**
With Constant	t-Statistic	-0.5763	-0.4037	-0.9096	-2.9823
	Prob.	***0.8620***	***0.8966***	***0.7717***	***0.0477***
		n0	n0	n0	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.4238	-3.0277	-1.3491	-4.8091
	Prob.	***0.3610***	***0.1448***	***0.8559***	***0.0029***
		n0	n0	n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.6796	0.2803	0.3428	-2.3493
	Prob.	***0.4144***	***0.7605***	***0.7779***	***0.0204***
		n0	n0	n0	**
At First Difference					
		d(UN)	**d(EX)**	**d(GDP)**	**d(INF)**
With Constant	t-Statistic	-4.7296	-3.5507	-4.6664	-8.0131
	Prob.	***0.0007***	***0.0133***	***0.0008***	***0.0000***
		***	**	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6513	-3.4282	-4.5747	-5.0412
	Prob.	***0.0043***	***0.0665***	***0.0052***	***0.0020***
		***	*	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.7239	-3.4850	-4.6587	-7.8205
	Prob.	***0.0000***	***0.0011***	***0.0000***	***0.0000***
		***	***	***	***
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant					

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12

يوضح الجدول رقم (1) اختبار ADF (Augmented Dickey–Fuller test)، ويظهر أنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بأن المتغيرات لها جذر وحدة عند المستوى، بينما يمكن رفض هذا الفرض عند الفرق الأول لهذه المتغيرات، ومنه فإن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول I(1) .

وبالتالي فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bound Test).

ثانيا: اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bound Test)

قمنا باختبار الحدود (Bound Test) بالاعتماد على برنامج Eviews12 والنتائج ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار الحدود (Bound Test)

F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
5.873811	الحد الأدنى I(0)	3.65	2.79	2.37
	الحد الأعلى I(1)	4.66	3.67	3.2

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12

يظهر من الجدول رقم (2) أن قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى ومنه يمكن رفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وقبول الفرض البديل.

وبالتالي فإن متغير معدل البطالة والمتغيرات المستقلة المتمثلة في الانفاق الحكومي، الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم هي متغيرات متكاملة فيما بينها، وتحقق علاقة توازنية في الأجل الطويل عند مستويات معنوية 1% ،5% و 10%.

ثالثا: تقدير العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل

بما أنه يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فإنه يمكن تقدير العلاقة بينها في المدى الطويل باستخدام نموذج ARDL.

لتحديد عدد التباطؤات الأمثل لنموذج ARDL تم اختيار اقصى عدد فترات للإبطاء بـ 4 فترات، وعلى الأساس تم تقدير جميع النماذج الممكنة وتم اختيار النموذج رقم 500 كأفضل نموذج والمتمثل في: ARDL(1,0,0,0) بناء على أدنى قيمة لمعيار Akaike والتي بلغت 4.467382

الشكل رقم (5) يمثل أفضل 20 نموذج تم تقديره:

الشكل رقم (5): أفضل 20 نموذج مقدر

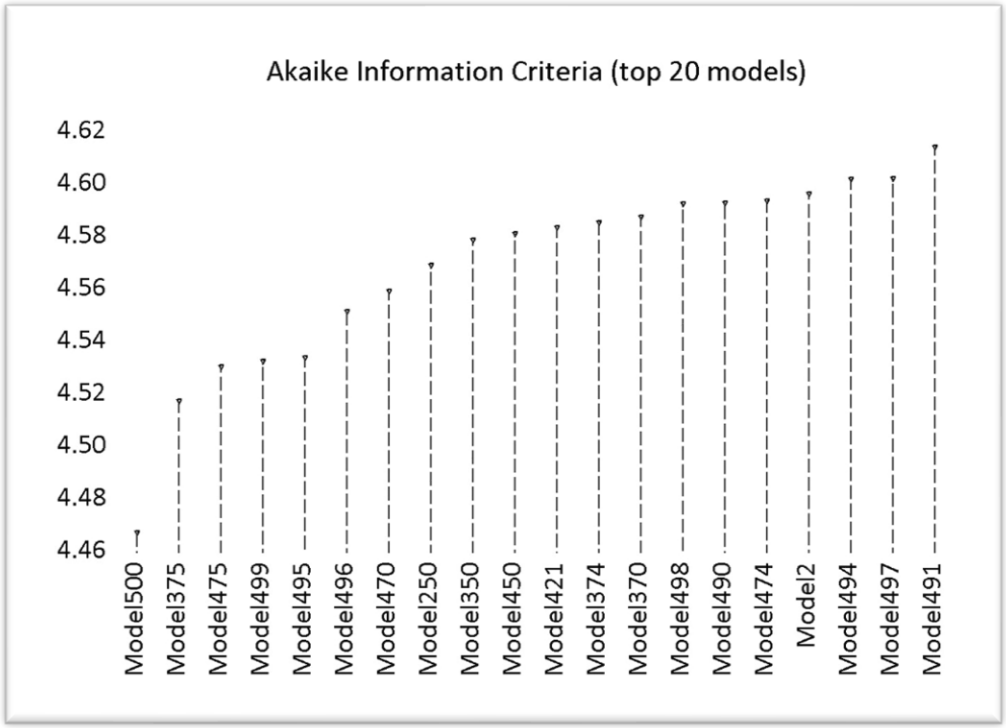

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12

بناء على نموذج ARDL(1,0,0,0) تم تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، والجدول رقم (2) يوضح نتائج تقدير هذه العلاقة.

الجدول رقم: (3) : نتائج تقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل للنموذج

المتغير	β	Prob	الملاحظة
α	29.04812	0.0000	معنوية عند 1%
EX	-1.98E-10	0.0405	معنوي عند 5%
GDP	-3.08E-10	0.0694	معنوي عند 10%
INF	0.155686	0.0731	معنوي عند 10%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12

النموذج المقدر:

$$U = 29.04812 - 1.98\text{E} - 10\ \text{EX} - 3.08\text{E} - 10\ \text{GDP} + 0.155686\ INF$$

يظهر الجدول رقم (3) أن القيمة المقدرة للثابت α بلغت 29.04812 والقيمة الاحتمالية المرافقة لها هي 0.000، وبالتالي فهي معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%.

القيمة المقدرة لـ β_1 تساوي 1.98E-10− وبقيمة احتمالية 0.0405 وهذا يعني أنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 5%. وبالتالي فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ 1.98×10^{-10} بالمائة .

القيمة المقدرة لـ β_2 تساوي 3.08E-10− وبقيمة احتمالية 0.0694 وهذا يعني أنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%. وبالتالي فإن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ 3.08×10^{-10} بالمائة .

القيمة المقدرة لـ $_3$ تساوي 0.155686 وبقيمة احتمالية 0.0731 وهذا يعني أنها معنوية إحصائيا عند مستوى معنوية 10%. وبالتالي فإن الزيادة في معدل التضخم بـ 1% يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة بـ 15 بالمائة .

وللتأكد من جودة النموذج المقدر قمنا بالاختبارات التالية:

1. **<u>اختبار عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء</u>**: حيث نستخدم اختبار Lagrange Multiplier Test of Residual [Breush−Godfrey (BG)]، حيث تبين نتائج هذا الاختبار خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء؛ إذ تظهر احتمالية فيشر أكبر من 0.05 أي تساوي (Prob.F=0.9496).

الجدول رقم(4): اختبار وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.051833	Prob. F(2,24)	0.9496
Obs*R-squared	0.133326	Prob. Chi-Square(2)	0.9355

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12

2. **اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء**: نستعمل اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

الجدول رقم(5): اختبار عدم ثبات تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	1.029312	Prob. F(4,26)	0.4108
Obs*R-squared	4.237927	Prob. Chi-Square(4)	0.3748
Scaled explained SS	2.276202	Prob. Chi-Square(4)	0.6851

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12

وقدرت إحصائية فيشر لهذا الاختبار بـ 1.029312 باحتمال 0.4108 وهو أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي.

3. إحصائية Jarque-Bera:(prob=0.7064) وهي أكبر من 0.05 وهذا يعني قبول الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر.

الشكل رقم(6): إحصائية Jarque-Bera

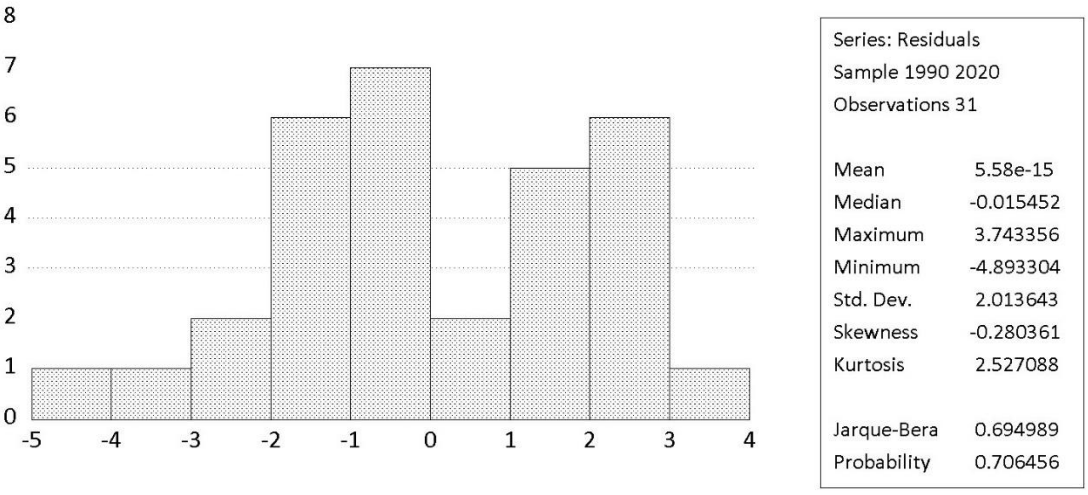

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

4. **<u>اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج:</u>** نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي Cumulative Sum of Recursive Residual أو اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUMSQ) ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%. وهو ما يتضح من الشكلين البيانين(7)(8) أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المعتمد مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين الاستثمار السياحي وإجمالي الناتج المحلي.

الشكل رقم (7): منحنى CUSUM

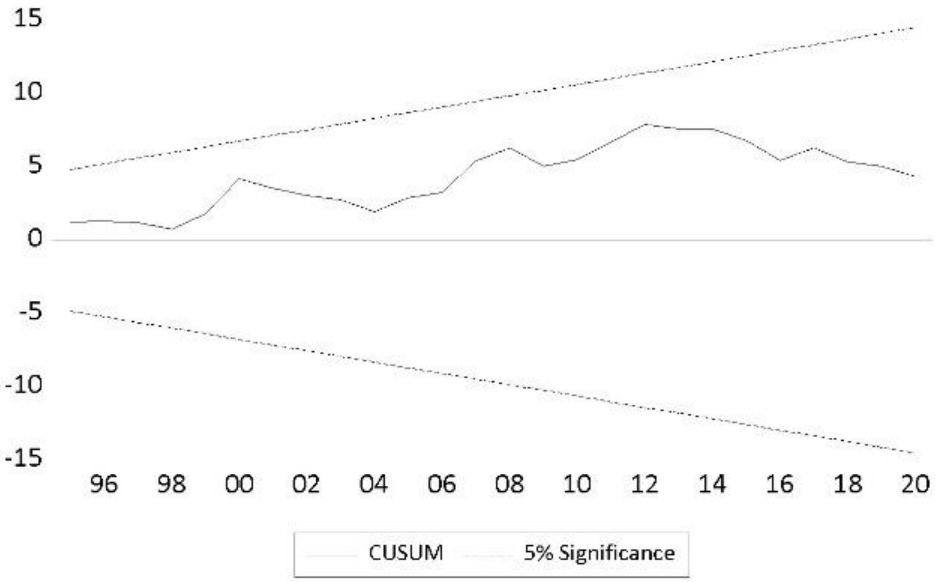

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

الشكل رقم (8): منحنى CUSUM of Squares

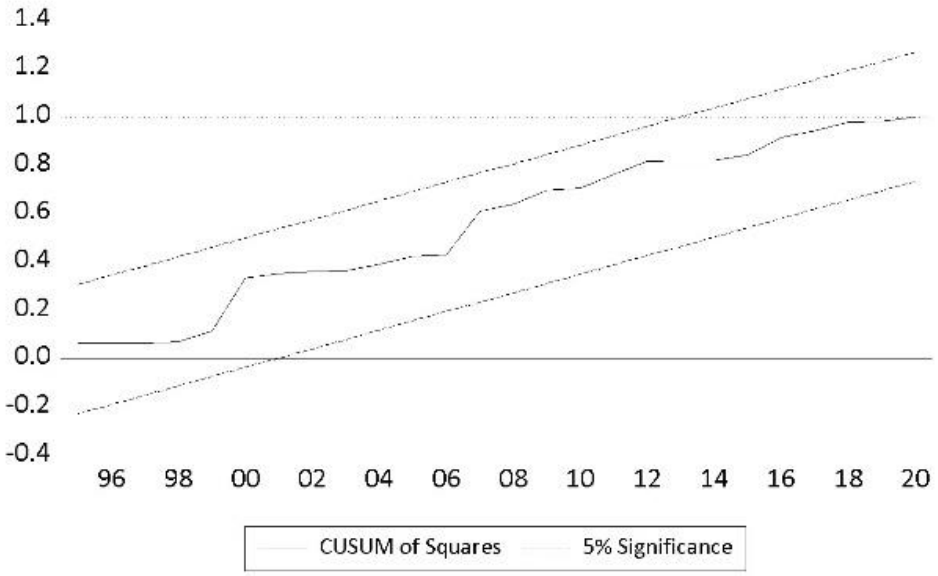

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews12.

النتائج:

- ✓ هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي ومعدل البطالة في الجزائر لأن إشارة معامل الإنفاق الحكومي في النموذج المقدر كانت سالبة. كما أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة.
- ✓ الناتج المحلي الإجمالي له علاقة عكسية أيضا مع معدل البطالة بسبب الإشارة السالبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي في النموذج المقدر. كما أن ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى انخفاض في معدل البطالة في الجزائر.
- ✓ معدل التضخم له علاقة طردية مع معدل البطالة حسب النموذج المقدر. فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة في الجزائر.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم القيام بدراسة قياسية لبعض محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1989-2020 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة (ARDL) لمعرفة العلاقة التي تربط كل من معدل البطالة ومتغيرات الدراسة وبعد التأكد من جودة النموذج تبين وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة مع وجود علاقة طردية لمعدل البطالة مع معدل التضخم، وعلاقة عكسية مع كل من النمو الاقتصادي والنفقات العمومية.

الخاتمة

خاتمة:

تعاني الدول من البطالة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، سواء في اقتصاديات العالم المتقدم أو اقتصاديات العالم الثالث، حيث أخذت حيزا كبير من اهتمامات وجهود الاقتصاديين، السياسيين والاجتماعيين.

وعلى هذا الاساس وضعت برامج هادفة لمعالجتها، ومن هذا المنطلق حاولنا الاجابة على بعض التساؤلات التي من خلالها نريد التوصل الى معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على ظاهرة البطالة في الجزائر ، والذي يسهل لنا معرفة النموذج الانسب الذي يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة , فحاولنا بناء نموذج قياسي لقياس أثر المحددات على معدل البطالة خلال الفترة 1989-2020 وذلك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL والذي يسمح لنا عن الكشف العلاقة بين البطالة والمتغيرات وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

نتائج الدراسة النظرية

- التوصل الى أن معدلات البطالة ليست لها حدود معينة او مرتبطة باقتصاد معين بل نجدها حتى في الدول الصناعية.
- تبني الجزائر لمجموعة من التدابير والبرامج، للحد من البطالة خلال طول هذه الفترة.

نتائج الدراسة النظرية

- يرتبط النمو الاقتصادي بمعدلات البطالة في الأجل الطويل والعلاقة بينهما هي علاقة عكسية.
- معدل التضخم يرتبط يؤثر إيجابيا على معدلات البطالة في الأجل الطويل.
- النفقات العمومية لها تأثير عكسي على معدلات البطالة في الأجل الطويل فالزيادة في النفقات العمومية تؤدي إلى الحد وانخفاض معدلات البطالة.

نتائج اختبار الفرضيات

- **اختبار الفرضية الأولى**: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل التضخم ومعدلات البطالة.
- **اختبار الفرضية الثانية** : بعد النتائج المحصل عليها نستطيع القول ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل البطالة .

- **اختبار الفرضية الثالثة** :بعد النتائج المتوصل اليها نقول ان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النفقة العمومية ومعدل البطالة .

التوصيات

من خلال هذا البحث ارتأينا أن نقدم بعض التوصيات والتي قد نرها مناسبة لتخفيف من حدة البطالة على المدى القصير والطويل وهي كالاتي :

- تنويع الصادرات ورفع معدل النمو الاقتصادي للحد من البطالة في المدى الطويل .
- تشجيع الانشطة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة كالفلاحة والخدمات للحد من البطالة في المدى القصير .
- اعادة النظر في التشريعات وقوانين العمل(مدة العمل ,السن القانونية للعمل ...) .
- ضرورة التحكم في المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في معدلات البطالة في الجزائر .
- ضرورة التحكم في المعطيات الاحصائية الجزائرية واعطاء بيانات دقيقة للقيام بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية .
- نوصي الطلبة باستخدام نموذج ARDL في الدراسات الاقتصادية الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2002.
2. إياد عبد الفتاح النسور، أساسيات الاقتصاد الكلي ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2013.
3. حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي) ، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، الطبعة الأولى، 2006.
4. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
5. محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009

مذكرات التخرج :

❖ أطروحات الدكتوراه :

6. سومية شاهيناز، " الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة: دراسة حالة الجزائر "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016-2017 .
7. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1970 / 2012)، أطروحة دكتورة جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014 .

❖ مذكرة ماجيستير :

8. ابن حمودة نجيب، البطالة ومحدداتها في دول المغرب العربي (دراسة قياسية) ،رسالة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة ورقلة، 2014 - 2015.
9. براحو حاج ملياني، دور آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية وتنبئية–، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم 2013-2014 .
10. شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2004 -2005.
11. مقراني حميد، أثر الإنفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر (1988-2012) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، علوم اقتصادية، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، 2014-2015 .

الملتقيات

12. ابوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، الملتقي الدولي حول تقييم سياسات الإقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، 08-09- ديسمبر 2014، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر .

13. مجدي الشورجي، " العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في تايوان"، الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 27-28 نوفمبر 2007.

❖ باللغة الاجنبية :

14. Duasa .J, Determinants of Malaysian Trade Balance: An ARDL Bound Testing Approach, Journal of Economic Cooperation.

15. Dave Giles, Econometrics Beat : Dave Giles' Blog, ARDL Model-part II-Bounds Tests, 2013

الملخص:

تعد البطالة إحدى المشكلات التي تواجه معظم دول العالم باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها، حيث تعكس كل من جانب العرض والطلب على القوة العاملة نتيجة لمتغيرات كثيرة منها اقتصادية، اجتماعية وأمنية.....هذه المشكلة كانت محل بحثنا حيث تم قياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1989-2020 , وذلك بعرض الإطار النظري للبطالة، وتحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري، وكذا قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدلات البطالة. تم بناء نموذج قياسي يتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL فتبين أنه توجد علاقة طردية بين معدل البطالة ومعدل التضخم بينما توجد علاقة عكسية بين معدل البطالة وكل من النمو الاقتصادي والنفقات العمومية.

الكلمات المفتاحية: البطالة، التضخم، النمو الاقتصادي، النفقات العمومية، نموذج ARDL .

Summary:

Unemployment is one of the problems facing most countries of the world with different levels of progress and systems, as it reflects each side of the offer and demand for the workforce as a result of many changes, including economic, social and security ..... This problem was our research where the impact of some was measured Economic variables on unemployment rates in Algeria during the period 1989-2020, by presenting the theoretical framework of unemployment, analyzing the reality of unemployment in the Algerian economy, as well as measuring the impact of economic variables on unemployment rates. A standard model of the ARDL is a standard of self -decline in the ARDL, and it turns out that there is a direct relationship between the unemployment rate and the rate of inflation, while there is an inverse relationship between the unemployment rate and both economic growth and public expenditures.

Keywords: unemployment, inflation, economic growth, public expenditures, ARDL model.